الاقتصاد الإيراني بين تأثير العقوبات الأمريكية وأساليب المجابهة

The Iranian economy between the impact of US sanctions and Strategies of confrontation

بوثلجة ياسين

جامعة الجزائر 03، (الجزائر)

bouteldja.yacine@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/30 تاريخ القبول: 2024/05/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

أولت إيران منذ انتصار الثورة الاسلامية أهمّية كبرى لبناء اقتصاد قويّ ومتكامل يستمدّ خصائصه من الشخصية الإسلامية لإيران ويؤدي دورا في الداخل والخارج، وذلك في إطار ما تمتلكه إيران من مقوّمات وثروات طبيعية هائلة أهلتها لتنويع مصادر دخلها الاقتصادي خارج قطاعي النفط والغاز، غير أنّ الاقتصاد الإيراني عانى كثيرا بسبب العقوبات الاقتصادية التي سلطتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على إيران، ومنه جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة مدى تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني ومدى نجاعة أساليب القيادة الإيرانية في التصدي لها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإيراني؛ قطاعات الانتاج؛ العقوبات الأمريكية؛ مؤشرات الاقتصاد؛ أساليب المقاومة.

Abstract:

Since the victory of the Iranian Islamic Revolution, Iran has attached great importance to building a strong and integrated economy based on the Islamic character of Iran and which plays an effective role internally and externally. This was possible with its enormous natural resources and bedrock that have enabled it to diversify the sources of its economic income apart from the oil and gas sectors. However, Iran's economy has suffered greatly because of the economic sanctions imposed on Iran by both the United States of America and the European countries. This paper addresses the impact of these sanctions on Iran's economy and the effectiveness of the Iranian leadership's methods of responding to them.

Key words: Iranian economy; Production sectors; US sanctions; Economic indicators; Resistance methods.

1. مقدّمة:

حاولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ثني النظام السياسي الإيراني عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتقليم نفوذه في المنطقة الشرق الأوسط، من خلال تسليط عقوبات اقتصادية قاسية تهدف إلى حصاره وتجفيف موارده المالية زيادة على خنقه بالضغوطات الاقتصادية والمجتمعية، في الوقت ذاته لم يبق النظام الإيراني مكتوف الأيدي أمام هذه الأوضاع الصعبة، بل عمل على تبني استراتيجيات وحيل قصد الالتفاف على هذه العقوبات، وقد عرف بعضها نجاحا فيما باء البعض الآخر بالفشل الذريع.

أهداف البحث: جاءت هذه الورقة البحثية لتقديم قراءة اقتصادية_ استراتيجية لواقع الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية وردود فعل القيادة الإيرانية عنها من خلال معرفة أساليب المقاومة وتقييم مدى نجاحها في ذلك، خصوصا وأنّ هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة تنبع من مكانة إيران ودورها في تحديد مختلف التفاعلات الاستراتيجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية البحث: تأسيسا لما سبق تأتي إشكالية موضوع البحث كالتالي:

إلى أيّ مدى تأثر الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الأمريكية والأوروبية؟ وما مدى نجاعة أساليب القيادة الإيرانية في التصدي لها؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

1. كيف أثرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على أداء قطاعات الاقتصاد الإيراني؟
2. فيما تمثلت أبرز الأساليب الإيرانية المستخدمة في التصدي للعقوبات الاقتصادية؟
3. ماهي أبرز السيناريوهات المحتملة لمستقبل الوضع الاقتصادي في إيران؟

فرْضيات البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تبنّي الفرضيات التالية:

1. عملت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاضرار بقطاعات اقتصادية إيرانية حيوية كقطاع النفط من خلال خفض انتاجه وتصدير منتجاته إلى عديد من الدول.
2. تبنت القيادة الإيرانية أساليب استراتيجية كثيرة من أجل إعادة بعث الاقتصاد من جديد كأسلوب الاقتصاد المقاوم وتعزيز التوجه الاقتصادي نحو دول الشرق الآسيوي على غرار الصين والهند.
3. تتعدد السناريوهات المتحتمة بشأن مستقبل وضع الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الأمريكية بين استمرار خيار المجابهة من طرف إيران، وبين تخفيف العقوبات الاقتصادية الذي من شأنه تحسين النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

مناهج البحث: وقد تطلبت هذه الورقة البحثية استخدام كلاّ من المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني والأساليب الاستراتيجية الإيرانية في مواجهتها، إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي لاستقراء البيانات الإحصائية بما يخدم موضوع البحث بالاستناد إلى تقارير بحثية ودراسات أكاديمية محكمة.

عناصر البحث: سيتمّ معالجة موضوع: "الاقتصاد الإيراني بين تأثير العقوبات الأمريكية وأساليب المجابهة"، من خلال محورين أساسيين:

1. قطاعات الاقتصاد الإيراني في ظلّ العقوبات الأمريكية
2. الأساليب الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية

2. قطاعات الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الأمريكية:

عانت قطاعات الإنتاج الاقتصادي في إيران من تأثير العقوبات الاقتصادية المسلّطة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، على غرار القطاع الطاقوي الذي يعدّ قطاع حساسا تعتمد عليه إيران كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي، إلى جانب قطاعات أخرى كالزراعة، الصناعة، والخدمات، ونظرا للترابط العضوي بين هذه القطاعات الحيوية، فإنّ تأثر قطاع واحد يؤدي حتما إلى تأثر أداء باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الرئيسية كالنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

ويعدّ الاقتصاد الإيراني من بين الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، ولا شك في أن قطاع الطاقة الذي يشمل النفط والغاز، يساهم بنسبة كبيرة في الإرادات الحكومية فضلا عن كونه بمثابة الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد، فيما تلعب قطاعا أخرى كالزراعة، الصناعة والخدمات دورا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي لدولة، غير أنه كان للعقوبات الأمريكية كلمتها في ذلك، واستطاعت التأثير على الاقتصاد الإيراني بتراجع أداء قطاعاته الرئيسية، وهو ما سنسعى إلى تناوله خلال العنصرين الآتيين:

1.2 قطاع الطاقة:

تشير تقديرات سنة 2010 إلى أنّ إيران تنتج حوالي 172.4 مليون برميل يوميا واحتياطي 6،137 بليون متر مكعب (الحسين، 2015، صفحة 26)، وتحتل إيران المرتبة الرابعة عالميا من حيث الاحتياط العالمي للنفط الخام والمرتبة الثانية عالميا من حيث احتياط الغاز، و تشير الإحصائيات إلى أنّ احتياطيات إيران من النفط الخام بلغت نحو 158 مليار برميل سنة 2015، أي ما يمثّل حوالي 10% من الاحتياط العالمي للنفط الخام في العالم وهو ما يوازي كذلك ما نسبته 13% من احتياطات الدول المصدرة للنفط "أوبك" "OPEC"، كما تشير الإحصائيات إلى أنّ حوالي 70% من هذه الاحتياطات تقع في الحقول البرّية الإيرانية فيما يقع حوالي 30% منها في مياه الخليج العربي (إدارة البحوث والدراسات، 20 أكتوبر 2015، صفحة 02)، وتشير الدراسات إلى أنّ الاحتياط الإيراني من النفط في بحر قزوين يقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، وهو ما يجعل من إيران إحدى القوى الاقتصادية المهمة في المنطقة والمؤثرة سياسيا و استراتيجيا (فريجية و آخرون، 2019، صفحة 18).

وبفعل العقوبات الاقتصادية التي سلطتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سنة 2012 على الاقتصاد الإيراني، تأثر هذا الأخير بشكل كبير خاصة على مستوى الصادرات النفطية، حيث

تشير الإحصائيات إلى أنّ صادرات النفط الإيراني بلغت سنة 2010 نحو 72.2 مليار دولار لتعرف انخفاضا سنة 2014 بعد أن بلغت 53.6 مليار دولار بسبب تبعات تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الإيراني (الصاوي، 2016، صفحة 549، 550).

و مع الانفراج الذي ظهر على مستوى العلاقات بين إيران والغرب سنة 2015 ضمن ما عرف بخطة العمل المشتركة لبحث سب حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، عرف الإنتاج الإيراني للنفط ارتفاعا قدّر بنحو 4 ملايين برميل يوميا، كان يتم تصدير منها 2.5 مليون برميل والباقي للاستهلاك المحلي، لكن سرعان ما عاودت صادرات إيران النفطية انخفاضها إلى نحو مليون ونصف المليون يوميا بعد انسحاب إدارة الرئيس "ترامب" من الاتفاق النووي خلال شهر ماي 2018، معلنة بذلك إعادة فرضها لعقوبات اقتصادية جديدة على إيران (فريجية و آخرون، 2019، صفحة 38).

وقد استمر بلوغ عدد الصادرات النفطية الإيرانية عند مستوى أزيد من مليون برميل يوميا إلى غاية شهر مارس من سنة 2019 مستفيدة من استثناء أمريكي من العقوبات لمدة 6 أشهر لثمان من كبار مشتري نفط إيران، أبرزهم الصين، الهند وكوريا الجنوبية، إلا أنّه بانتهاء فترة هذه الاستثناءات شهدت الأوضاع انخفاضا حادّا في الصادرات النفطية الإيرانية بتوقف بعض الدول عن شراء النفط الإيراني حتى قبل انتهاء فترة الاستثناءات كاليابان وتراجع مشتريات بعضها الآخر كالصين التي تعدّ من أكبر مستهلكي النفط الإيراني، وقد كشفت تقارير تتبع السفن عن أن صادرات النفط الإيراني تراوحت في تلك الفترة ما بين 300 و500 ألف برميل يوميا كأقصى تقدير، وهو ما يمثل وضعا اقتصاديا مزريا لإيران إذا ما قورن ذلك بأرقام صادرات سنة 2018 (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، صفحة 16،17).

ومع بداية الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية سنة 2022 تزايدت المخاوف الأمريكية من إمكانية دعم إيران لروسيا، بعدما ترسخت لها قناعة مفادها أنّ كل برميل من النفط تبيعه إيران يمثل دعما للعدوان الروسي على أوكرانيا، فما كان منها إلاّ أن قامت من جديد بتشديد العقوبات الاقتصادية على صادرات النفط الإيرانية مستهدفة بذلك شركات تنقل النفط الإيراني، في وقت فشلت فيه جهود بعث مفاوضات الاتفاق النووي بسبب تعنت الطرف الإيراني وتمسكه بمواقفه، ولذا فقد صرّح وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" بأن بلاده ستواصل تشديدها للعقوبات الاقتصادية على صادرات إيران ومنتجاتها النفطية والبتروكيمياوية حتى ترجعها عن مواقفها و تعود إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة أي الاتفاق النووي الإيراني (الجزيرة، 2022)، وفي ظلّ هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة تعاني طهران من صعوبات في إيجاد مشترين لنفطها جراء الحصار الممارس عليها، في الوقت نفسه لا يزال متوسط صادرات النفط الإيراني منخفضا، حيث تشير كثير من الإحصائيات إلى أنه تراوح خلال سنة 2022 بين 810 الف و 1.2 مليون برميل يوميا، وهي أرقام ضعيفة مقارنة بما كانت عليه الصادرات النفطية قبل انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

وبالنسبة للغاز الطبيعي، تعدّ إيران من بين أكبر احتياطيّ الغاز الطبيعي، فهي تحتلّ المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياط الغاز حسب إحصائيات سنة 2014 (أنظر الشكل 01)، وتقدر هذه الاحتياطات

بنحو 32 تريليون متر مكعب وهو ما يمثل 16 %من إجمالي احتياطات الغاز المؤكدة في العالم، وذلك وفقا للاستطلاع الإحصائي للطاقة في العالم للعام 2020 والذي أجرته شركة "بريتيش بيتروليوم" (العقوبات الأمريكية على إيران تفاقم أزمة الطاقة العالمية، 2021، صفحة 14)، ويبلغ إنتاجها من الغاز نحو 155 مليار متر مكعب سنويا أي ما يمثل حوالي 5% من الإنتاج العالمي للغاز(أنظر الشكل 02)، وتستورد في الوقت نفسه بين 10 و20 مليون متر مكعب من الغاز يوميا من تركمنستان، وذلك بسبب صعوبة نقل الغاز للشمال فتعوض عن ذلك بالاستيراد، وتصدر نحو 30 مليون لتر مكعب يوميا إلى تركيا (زعرور، 2017، صفحة 117).

شكل رقم 01: يمثل أكبر دول العالم من حيث الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي في نهاية 2014.

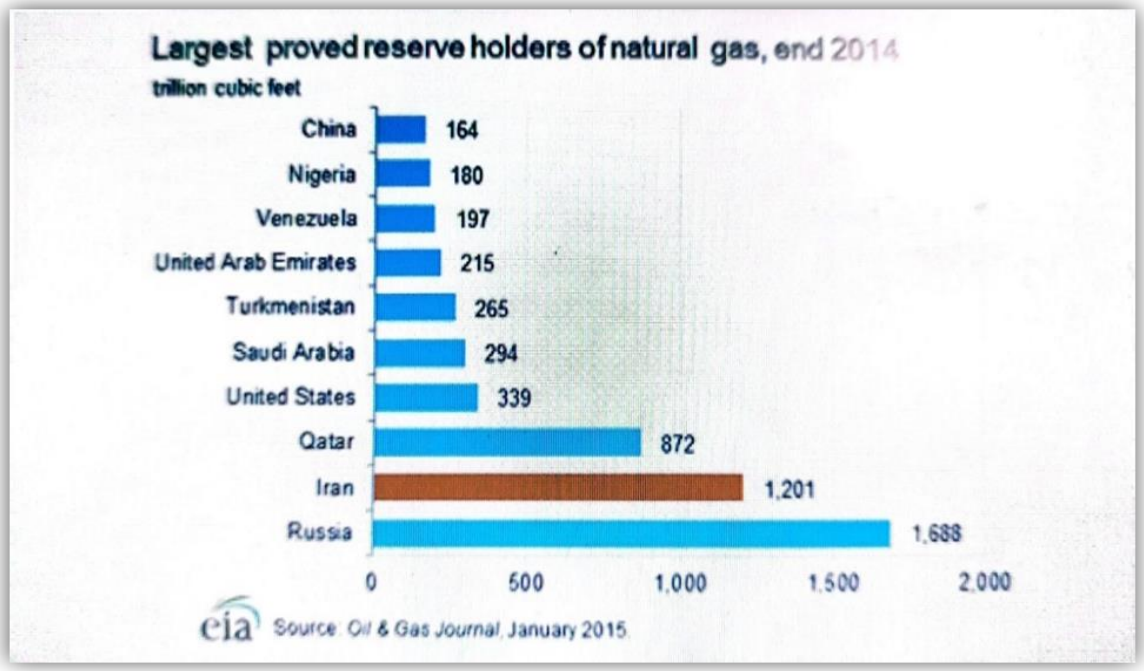

المصدر: أحمد قنديل، "قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الرابع، سبتمبر2017، ص 100.

الشكل 02: يمثل الإنتاج الإير اني للغاز الطبيعي في الفترة ما بين سنتي 2010 و2020

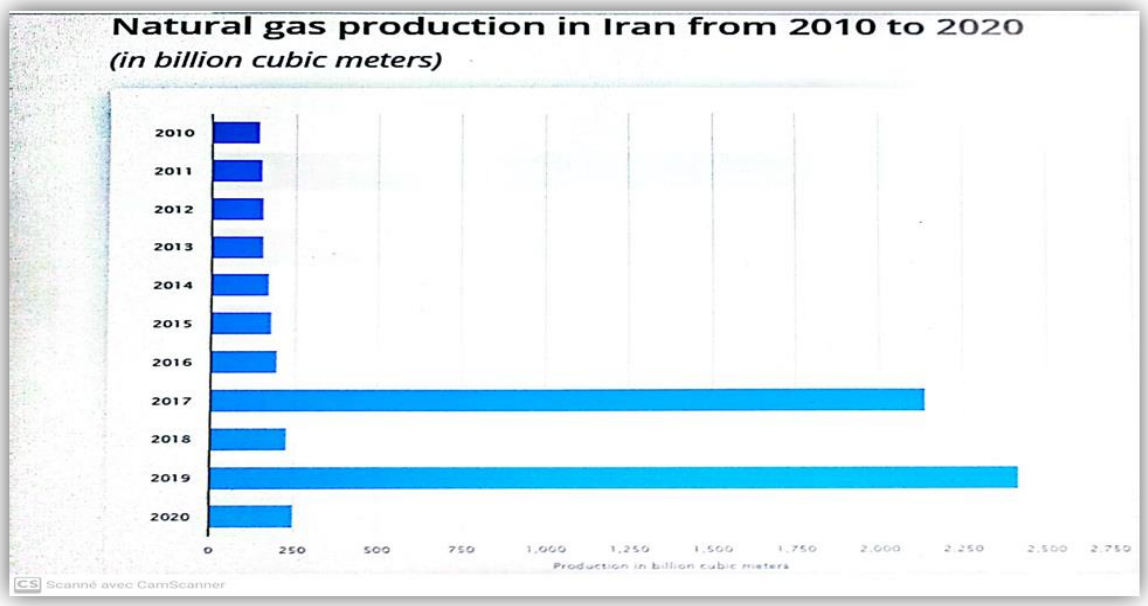

المصدر: تم نقل هذه البيانات عن:

"Natural gas production in Iran from 2010 to 2020", Statista, 02/03/2023, Accesed on : 14/09/2023, at 17 :00, Availlable on the web sit : https://www.statista.com/.

ومن خلال القراءة السريعة للشكلين 01 و02، يتضح أنّه بحوزة إيران احتياطات ضخمة و إنتاج معتبر من الغاز الطبيعي رغم أنه يعرف تذبذبا من سنة لأخرى خصوصا خلال السنوات التي بغلت فيها العقوبات الاقتصادية ذروتها، و في مقابل ذلك تبدو صادراتها من الغاز الطبيعي أقل بكثير من نسب الاحتياط و الإنتاج، وفي هذا الصدد تعدّ كل من تركيا والعراق أكبر مستوردين للغاز الإيراني، حيث تصدّر لتركيا نحو 14 مليار متر مكعب سنويا أي ما يمثل4.3% من الإنتاج الإيراني للغاز، بينما تصدر للعراق التي أصبحت الوجهة الثانية لصادرات الغاز الإيراني حوالي 9.1 مليار متر مكعب بموجب اتفاق بين بغداد وطهران يقضي بتزويد العراق بنحو 25 إلى 26 مليون متر مكعب من الغاز يوميا بداية من 2017 ، وهي أرقام ضئيلة مقارنة بالاحتياطات ومعدّلات الإنتاج (Asiain, Marta Morras, & Ignacio Urbsos, 2019, pp. 24, 25).

ولعلّ ذلك يُعزى إلى ثلاثة عوامل أساسية؛ تتمثل الأولى في بعدها عن أسواق الاستهلاك الآسيوية والأوروبية التي تحتكرها كلاّ من روسيا وبعض دول آسيا الوسطى، أما الثانية فتكمن في افتقارها للقدرات التكنولوجية العالية الأساسية الكفيلة بتخفيف الضغط على بعض حقولها كحقل بارس الجنوبي المشترك بينها وبين قطر والتمكن بذلك من إسالة الغاز الطبيعي، في حين تكمن الثالثة في انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها والتي حالت دون جلبها للاستثمارات الهامة قصد تطوير هذا القطاع (فريجية و آخرون، 2019، صفحة 19)، مع ما تشهده من تراجع في واردات عملاءها في مجال

الطاقة عموما والغاز على وجه الخصوص، فقد بقيت طموحاتها في تصدير الغاز نحو الدول الأوروبية عبر تركيا و اليونان تراوح مكانها إلى جانب سعيها لمد خط أنابيب الغاز إلى آسيا والهند عبر باكستان، إلا أن تدهور العلاقة بين كل من الهند وباكستان صعّب من مهمة تمويل هذا الخط، رغم أن طهران وقّعت مع الهند مذكرة تفاهم تقضي بإنشائه خلال سنة 1993 و اتفاق آخر سنة 2005 وبالتالي فإن تراجع علاقة إيران مع الولايات المتحدة والغرب بسبب تشدد الموقف الإيراني بخصوص البرنامج النووي، فإنه يضع مستقبل أمن إمدادات الغاز الإيراني على المحكّ خاصة و أنّ طرق تهريبها للغاز الطبيعي أصبحت غير آمنة خصوصا بعدما كثفت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لمراقبة التحركات الإيرانية في مجال تجارة النفط والغاز (Crane & Others, 2008, pp. 71, 72).

وبالتالي فإنّ تراجع علاقة إيران مع الولايات المتحدة والغرب بسبب تشدد الموقف الإيراني بخصوص البرنامج النووي، فإنه يضع مستقبل أمن إمدادات الغاز الإيراني على المحكّ خاصة وأنّ طرق تهريبها للغاز الطبيعي أصبحت غير آمنة خصوصا بعدما كثفت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لمراقبة التحركات الإيرانية في مجال تجارة النفط والغاز.

2.2 القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الإير اني (الخدمات، الصناعة والزراعة):

بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي سنة 2018 وما خلفه من صدمة لدى صناع القرار الإيراني، خصوصا بعد إعادة فرضها لعقوبات اقتصاديه مست قطاع الطاقة الذي يعتبر الشريان الرئيسي للاقتصاد الإيراني، تعالت الأصوات المنادية بضرورة تخفيف الاعتماد على قطاع الريع وتحويل الاهتمام نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تشمل قطاع الخدمات، الصناعة والزراعة من أجل العمل على تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد، وفيما يلي سنحاول استعراض هذه القطاعات كلّ على حدى ومعرفة مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها.

أ-قطاع الخدمات:

يعدّ قطاع الخدمات في إيران أحد أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (أنظر الجدول رقم 01)، إضافة إلى كونه أكثر القطاعات توظيفا لليد العاملة المساهمة في الاقتصاد الوطني الإيراني (أنظر للجدول رقم 02).

الجدول رقم (01) يمثل: نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كأحد مصادر الدخل غير الريعية

السنوات (م)	2012 -2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
النسب (%)	57	56	54	56	58	59

المصدر: تم نقل هذه البيانات عن:

Mahdi Ghodsi, Vasily Astrov, Richard Grieveson and Robert Stehrer, The Iranian Economy: Challenges and Opportunities, (Vienna: The Vienna Institute for International Economic Studies, July 2018), p, 34.

الجدول رقم (02): يمثل: نسبة مساهمة قطاع الخدمات في توظيف اليد العاملة

السنوات (م)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسب (%)	49	47	47	48	49	50

المصدر: تم نقل هذه البيانات عن:

Mahdi Ghodsi, Vasily Astrov, Richard Grieveson and Robert Stehrer, op, cit, p, 35.

فمن خلال القراءة السريعة للجدولين 01 و02 مدى مساهمة قطاع الخدمات باعتباره أحد أهم القطاعات غير الريعية، في تنمية الاقتصاد الإيراني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بنسبة تتراوح بين 54% و59%، فمداخيل هذا القطاع لوحدها تتعدى نصف مداخيل كل من القطاع الصناعي والزراعي مجتمعيْن، فضلا عن توظيفه لليد العاملة بنسبة وصلت إلى 50% خلال سنة 2016، وهو ما يعادل أكثر من 12 مليون عامل في مجالات أخرى كثيرة، تشمل كل من: تجارة التجزئة والجملة، النقل، المواصلات، الصحة، التأمين، التعليم السياحة، العقارات والخدمات المالية والمصرفية.

ورغم التراجع الملحوظ الذي شهده قطاع الخدمات خلال سنة 2021 بسبب تأثر اقتصاد البلاد ككل اقتصادات العالم بتبعات الموجة الخامسة من جائحة كورونا وذلك بنسبة 03.7 %، وفق تقديرات مجلة "الإيكونوميست" البريطانية زيادة على موجة الجفاف التي ضربت البلاد، ممّا أثر في الأعمال الخاصة ومجال السياحة الدينية (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، صفحة 88)، إلا أنّ هذا القطاع يبقى أحد أهم القطاعات الرائدة في البلاد، وبنسبة إسهام في الناتج الإيراني وصلت إلى 47 %خلال السنة ذاتها، وهي نسبة تعدّ أفضل بقليل ممّا كانت عليه قبل الثورة حين كان قطاع الخدمات يشكل 41% من الناتج، والسبب ربما يعود لحاجة إيران إلى الاعتماد على اقتصاد الخدمات والاعتماد على الذات، خصوصا في ظلّ العقوبات والتحديات الدولية التي كانت وما زالت تواجه الدولة (الحويماني، 2023) .

ب-قطاع الصناعة:

حققت إيران نجاحا معتبرا بدخولها عالم التصنيع من بوابة تصنيع السيارات، الصناعات البتروكيمياوية، إلى جانب الاستثمارات الكبرى في قطاع الحديد والصلب وغيرها، والتي ساهمت مجتمعة في تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال سنوات طويلة (أنظر الشكل 03).

المصدر: إدارة البحوث والدراسات، "القوى الداخلية في المجتمع الإيراني ، مرجع سابق، ص 02.

حيث تشير الاحصائيات إلى أنّ إيران أصبحت أكبر منتج للصلب على مستوى منطقة الشرق الأوسط خلال سنة 2016، بإنتاج بلغ قرابة 18 مليون طن، بعدما ظلت مستوردا صافيا له لمدة عقد من الزمن تقريبا أي منذ فترة ما بين 2006 و2007 إلى غاية العام 2016، بمعنى أن حجم وارداتها فاق حجم صادراتها لتلبية الاحتياج المحلي المتزايد عليه في صناعات البنية التحتية ومستلزمات النفط وإنتاج السيارات (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، صفحة 20، 21)، لتحتل بذلك المركز الـ14 عالميا من حيث إنتاج الصلب خلال العام ذاته بإنتاج بلغ 17.9 مليون طن (Word Steel Association, 2017)، فيما بلغ إنتاج الصلب خلال سنة 2017 حوالي 21.7 مليون طن بزيادة قدرها 21.4% على السنة التي سبقتها، لتحتل بعدها المركز الـ 13 عالميا من حيث إنتاج الصلب (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، صفحة 20).

وإلى جانب قطاع الصلب استفادت صناعة البتروكيمياويات من وفرة الموارد الطبيعية في إيران، إذ تعدّ هذه الأخيرة ثاني أكبر منتج للبتروكيمياويات في الشرق الأوسط بعد السعودية، ووفقا للبيانات الرّسمية الإيرانية، فقد ارتفعت الطاقة الانتاجية الاستيعابية للبتروكيمياويات في البلاد إلى 62.6 مليون طن في عام 2015، لكن الانتاج الفعلي بلغ 44.5 مليون طن أو حوالي 71% من إجمالي الطاقة الاستيعابية ويعدّ كل من "الإثيلين" و"البولي" من أهم المنتجات الرئيسية التي تصدرها إيران ، حيث بلغ حجم صادراتها ما يقارب 1.5 طن على التوالي (إدارة البحوث والدراسات، 20 أكتوبر 2015، صفحة 05). وقد صرح المدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيمياويات "بهزاد محمدي"، بأنّ إيران تمكنت خلال سنة 2018 من تصدير نحو 12 مليار دولار من المنتجات البتروكيمياوية (فريجية و آخرون، 2019، صفحة 42)، وهو رقم كبير مقارنة بالظروف الصعبة التي تواجهها إيران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية.

كما يعدّ قطاع صناعة السيارات من بين أكثر الصناعات نموا في إيران إذ تساهم بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إضافة إلى توظيفه نحو 04% من اليد العاملة، وقد بلغت هذه الصناعة ذروتها التاريخية سنة 2009، عندما استحوذت على إنتاج حوالي 46% من جميع السيارات المنتجة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا في الحقيقة ليس بالجديد على إيران باعتبارها حاضنة تاريخية لإنتاج السيارات منذ ستينيات القرن الماضي، عندما تأسست شركة إيران "خوردو" الصناعية "آيكو" سنة 1962 في طهران، وتعدّ أكبر منتج للسيارات في طهران، وتوفّر مجموعة "سايبا" للسيارات إلى جانب "آيكو" 96% من المبيعات المحلية، وللعلم أن إيران انتجت أكثر من مليون سيارة ركّاب سنة 2009 (إدارة البحوث والدراسات، 20 أكتوبر 2015، صفحة 04).

وبالرغم من التقدم الكبير الذي حققته مختلف القطاعات الصناعية في إيران إلى جانب دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلاّ أنها عرفت هي الأخرى تأثرا كبيرا جراء العقوبات الاقتصادية الامريكية، فقد حرمت العقوبات الاقتصادية التي مست قطاع الحديد والصلب إيران عائدات صادرات قدرت بنحو 5 مليار دولار، وعلى الرغم من أنها لا تمثل رقما كبيرا قياسا بالخسائر التي مسّت الصادرات النفطية خلال ذات العام إلا أنها تؤدي إلى مزيد من الضغوطات المالية على الدولة، لاسيما وأنّ ثلاثة من

شركات إنتاج الصلب مملوكة للدولة، والتي تنتج مجتمعة 50% من الحديد والصلب (المستقبل للدرات والأبحاث المتقدمة، 2019).

وفوق ذلك، تبع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران خلال شهر مايو 2018 وإعادة فرضها للعقوبات الاقتصادية عليها من جديد، تراجعا كبيرا لقطاع إنتاج السيارات الذي يعد أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرائدة في إيران، بعدما فقد نحو 25% من قدرته الإنتاجية خلال ثمانية أشهر (من شهر مارس إلى أكتوبر سنة 2019)، خصوصا بعدما مسّت العقوبات الاقتصادية قطع الغيار بداية من شهر أغسطس 2018 ، وهو ما دفع سكرتير جمعية منتجي قطع الغيار "مازيار بيلغو" للقول بأنّ خفض الرواتب وعدم القدرة على تأمين المواد الخام، تسبب في إقالة نحو 100 ألف عامل في هذا القطاع، وأن انتاجه قد انخفض إلى النصف، مما سيكون له انعكاسات سلبية على قطاع السيارات (فحص، 2019).

وتماشيا مع ما تم ذكره، لا مناص من القول بأنّ العقوبات الاقتصادية أدّت إلى تأثر هذه القطاعات الصناعية ببعضها، حيث لم يتمكن كل من قطاع إنتاج السيارات والصناعات العسكرية من الحصول على احتياجاتها من المنتجات المعدنية بسبب صعوبات الاستيراد من الأسواق الدولية، إلى جانب ضعف القطاع المحلي، ففي العادة ظلت إيران تحصل على احتياجاتها من المواد الخام اللازمة للقطاعين من دول خارج المنطقة على غرار الصين، كوريا الجنوبية، كازاخستان وروسيا.

ج-قطاع الزراعة:

يلعب القطاع الزراعي الذي يمثل حوالي 08% إلى 09% من الناتج المحلي دورا أساسيا في تقوية القاعدة الاقتصادية للبلاد، إذ أنّ المساحة المخصصة للأراضي الزراعية بلغت نحو 18.5 مليون هكتار فيما بلغت محاصيلها خلال سنة 2020 نحو 83.5 مليون طن (فارس, وكالة أنباء، 2020)، والتي تتنوع ما بين حبوب، بقوليات، خضر، فواكه...، وكان معدّل النموّ السنوي لإنتاج الحبوب في إيران خلال السنوات السابقة قد وصل إلى 6،5%، وبذلك فقد أعطى لإيران اكتفاء ذاتيا وصل إلى 100% في البقوليات و 80% من إنتاج القمح و65% من إنتاج الأرز (الجحيشي، 2015، صفحة 157، 158)، وباعتبار أنّ القمح يمثل المنتج الاستراتيجي الأول في البلاد فقد خصص له حوالي 6.6 مليون هكتار وتعتبر إيران واحدة من أكبر 15 منتج للقمح في العالم، بحيث بلغ متوسط إنتاجها للقمح 13.4 مليون طن خلال السنوات القليلة السابقة، في حين يعد الشعب الإيراني الأكثر استهلاكا للقمح (إيران: لاعب رئيسي في سوق الحبوب في الشرق الأوسط، 2019).

وبحكم أن حوالي 85% من المساحة المزروعة في إيران تعتمد على مياه الأمطار، فقد تضرر قطاع الزراعة بشكل كبير خلال لموجة الجفاف القاسية التي ضربت البلاد خلال سنة 2021 الأثر البالغ على القطاع الفلاحي، ما أدى إلى تراجع عائداته إضافة إلى تناقص مخزون المياه الجوفية وارتفاع أسعار الغذاء (يعتمد سكان إيران البالغ عددهم حوالي 85 مليون نسمة على الغذاء المحلي)، وهو ما أنتج موجة احتجاجات شعبية عارمة في عدد من المدن الإيرانية تنديدا بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل

كرمنشاه، الأحواز وأصفهان، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي كقطاع حيوي في البلاد، والذي عرف تأخرا كبيرا نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية التي أدت بدورها إلى حدوث شح في الموارد المائية التي تمتلكها الدولة بسبب نقص التمويل الناجم عن الضغوطات المالية.

3.الأساليب الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية:

انتهجت القيادة الإيرانية جملة من الخطط الاستراتيجية التي سعت من خلالها إلى تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على اقتصادها من خلال تبني نموذج الاقتصاد المقاوم الذي يعتمد بشكل كبير على الاعتماد على الذات وتشجيع الإنتاج المحلي، وقبل الخوض في ذلك لابد من إلقاء نظرة على أهم مؤشرات الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الأمريكية قصد إعطاء صورة عامة عن تبعات هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني ومن ثم التعرف على مدى نجاعة الحلول المنتهجة ووضع سيناريوهات مستقبلية لوضع الاقتصاد الإيراني.

1.3 مؤشرات الاقتصاد الإيراني:

المؤشرات الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، إضافة إلى القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية مستقبلا، وعلى كثرة المؤشرات الاقتصادية وتعددها، وقع الاختيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء الاقتصادي الإيراني منها: نسبة النمو الاقتصادي، معدّل التضخم، معدل البطالة، إضافة إلى العملة.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الاقتصاد الإيراني كثيرا ما عانى بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من طرف الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب من جهة وبسبب زيادة الانفاق العسكري من جهة ثانية، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 50%، حيث تراجعت نسب النمو الاقتصادي وفقدت العملة المحلية ثلثي قيمتها، أمّا التضخم فقد وصل إلى نسبة 40% وجعل هبوط القدرة الشرائية للريّال الإيراني استيراد الأدوية الأجنبية والمعدات الطبية باهض التكلفة.

وقد هددت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المصارف الدولية حال كسر الحظر، فكانت النتيجة أنه بالرغم من أن المصارف يسمح لها نظريا بتحويل الأموال لشراء الأدوية والمعدات الطبيعية إلا أنها اختارت حظر المعاملات الإيرانية من الأساس، وكما قال "خداداد أسنار شاري" مدير مستشفى سايبر في طهران:" لا يمكننا الحصول على بعض أنواع حبوب الفيتامينات لأننا لا نستطيع إرسال المال إلى خارج البلاد عبر المصارف" (ارليخ، 2015، صفحة 169). وبالتالي فقد كان من بين نتائج التضخم الذي يعد أحد أبرز المعضلات الاقتصادية التي واجهت الحكومات المتتالية في إيران انخفاض القدرة الشرائية للعملة الإيرانية (التومان) وزيادة نسبة البطالة والفقر (طه، 2018، الصفحات 223-277)، وقد صرح "قادر دائمي" وهو مالك لصيدلية في شمال طهران أن حوالي 30% من زبائنه يغادرون من دون أن يشتروا شيئا في اللحظة التي يدركون فيها كلفة وصفتهم الطبية العالية رغم الحال الميسورة لكثير منهم (ارليخ، 2015، صفحة 170).

كما نشر صندوق النقد الدولي تقريرا له سنة 2017، بعنوان "الآفاق الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى"، وتناول في جزء منه دراسة أوضاع الاقتصاد الإيراني، وأكد أنه بالرغم من مرور أكثر من عام على تنفيذ الاتفاق النووي إلا أن العقوبات مازالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الإيراني، حيث سجل معدل السيولة النقدية نسبة 29.5%، مما يرجح ارتفاع معدلات التضخم مستقبلا. وأضاف التقرير أنّ العقوبات المتبقية وضعف البنى الاقتصادية الداخلية والتي من بينها القطاع المالي، تثقل التطلعات الاقتصادية للدولة (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2017، صفحة 38).

ولتبيان مدى تأثر الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الاقتصادية الدولية، يُظهر الجدول التالي نسب النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019:

الجدول رقم (05) يمثل: أهم مؤشرات الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	النمو الاقتصادي (%)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
2010	5.7	19.8	13.5
2011	3.1	20.6	12.3
2012	7.7-	41.3	12.1
2013	0.3-	19.6	10.4
2014	3.2	16.2	10.6
2015	1.6-	8.4	11
2016	12.5	11.8	12.4
2017	3.7	8.3	11.8
2018	1.5-	47.8	12.8
2019	3.6-	27.7	14.3

المصدر: حسام إبراهيم، علي صلاح وآخرون، التقرير الاستراتيجي حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2019/2018، تح: شادي عبد الوهاب، أحمد عثمان، العدد الأول، (الإمارات العربية: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019)، ص 27.

من خلال قراءة سريعة للجدول السابق وبالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادي ما بين سنتي 2010 و2019، يتضح أنّ ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في إيران رهين بمدى تخفيف العقوبات الاقتصادية عليها أو الانعتاق منها، حيث سجلت نسب النمو الاقتصادي أعلى ارتفاع لها خلال ذات الفترة وذلك سنة 2016 بنسبة 12.5%، أي بعد عام من الاتفاق النووي الذي قضى بتخفيف جزئي للعقوبات الاقتصادي على إيران مقابل تنازلات تقوم بها طهران بخصوص برنامجها النووي، ليشهد النمو الاقتصادي تدنّيا كبيرا خلال سنة 2018 بنزوله إلى نسبة 1.6%، وهو ما تزامن مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرضها لعقوبات جديدة على طهران.

والأمر سيان بالنسبة لمعدلات التضخم والبطالة، أمّا معدلات التضخم فقد عرفت ارتفاعا قياسيا خلال سنة 2012 ببلوغه نسبة 41.3% وهي السنة التي قامت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بتسليط العقوبات الاقتصادية على إيران وما صاحب ذلك من توترات سياسية مسّت العلاقات الإيرانية الخليجية بشأن موجة الاضطرابات السياسية والأمنية الناجمة عن رياح التغيير السياسي التي هبت على عديد الأقطار العربية، ليسجل التضخم أعلى معدل له بنسبة 47.8% عقب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي سنة 2018.

في حين تراوحت نسب البطالة بين 10.4% و14.3% خلال الفترة نفسها، والتي تعكس تأثر البلاد بالعقوبات الاقتصادية التي لا تزال تبعاتها إلى غاية كتابة هذه السطور، خصوصا بعدما شهدت عديد المدن الإيرانية الكبرى خلال سنة 2021، مظاهرات منددّة بسوء الأوضاع الاقتصادية وتردّي القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع نسب البطالة بين الشباب.

ولعلّ من بين مظاهر تأثر الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الاقتصادية كذلك، هو تأثر العملة المحلية (التومان) بالمتغيرات الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية الخارجية تحديدا، بحيث شهد يوم 08 أبريل سنة 2018 ارتفاع الدولار الأمريكي في السوق الموازية إلى 5660 تومانة بينما كان يساوي في اليوم الذي سبقه 5171 تومانا. وبنهاية يوم 9 أفريل كان قد وصل إلى قرابة 6000 تومان بزيادة 16% خلال يومين فقط.

وقد صاحب الارتفاع المتواصل للدولار الأمريكي على ثلاث قفزات متتالية خلال بداية العام 2018 مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والجيوسياسية، بداية من المظاهرات الواسعة التي امتدت في أغلب محافظات إيران، ثم بفعل الانتشار المتزايد لمخاوف من وقوع صدام عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في سوريا ولبنان (مناطق الوجود الإيراني)، ومزاعم جمع الحرس الثوري الإيراني للدولارات استعدادا للمواجهة وشراء الأسلحة ما زاد من المضاربة على الدولار والدفع بالإيرانيين للتهافت على شراء الدولار، أما القفزة الثالثة فقد جاءت في الأسبوع الأخير من شهر جوان بالرغم من القرار الذي أصدره البنك المركزي بتوحيد سعر الصرف عند معدل 4200 تومان/ دولار وتجريم تداول السعر غير الرسمي ومعاقبة أصحابه بتهمة التهريب والعقوبة تصل لحد الإعدام (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، صفحة 20) ...

ويتضح مماّ سبق أنّ مؤشرات الاقتصاد الإيراني تأثرت هي الأخرى بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية والتي أدت إلى رفع نسب التضخم والبطالة وتراجع نسب النمو الاقتصادي فضلا عن تراجع العملة الإيرانية أمام الدولار الأمريكي، وأمام هذه الأوضاع، سعت الحكومة الإيرانية إلا تبني خطط استراتيجية وسياسات اقتصادية لتثبيت الاقتصاد الإيراني وحمايته من خطر الانهيار، وهو ما سنسعى إلى توضيحه خلال العنصر الأخير من البحث.

2.3 أساليب إيران في مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية

من قبيل الانصاف القول أنّه رغم التأثير الكبير للعقوبات الاقتصادية الأمريكية إلى جانب الحصار الغربي على الاقتصاد الإيراني وفق ما أظهرته عديد البيانات الرسمية، إلاّ أنّ ذلك لم يؤد في مرحلة معينة إلى انهياره وسقوطه، بل ظلّ يناشد الصمود طيلة سنوات طويلة، أظهرت خلالها مختلف القطاعات الاقتصادية للبلاد مستويات متفاوتة من حيث المرونة في التعامل مع هذه العقوبات وتجنّب الأسوأ.

وفي الحقيقة ما كان ذلك ليتأتى دون السياسات الرشيدة التي تبنتها القيادة الإيرانية والتي تندرج ضمن ما يسمّى "بالاقتصاد المقاوم"، و الذي هو عبارة عن مصطلح إيراني بحت، جرى استخدامه لأول مرة على لسان المرشد الأعلى للثورة "علي خامنئي" سنة 2010 للتعبير عن رؤية جديدة لاقتصاد يساير الظروف الصعبة التي تمرّ بها إيران جرّاء العقوبات الاقتصادية المسلّطة عليها، ويكون عماده التركيز على الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية وتطويرها بالاعتماد على الخبرات الداخلية، ممّا أكسب الشعب الإيراني ثقة بمنتجاته المحلية، حتى يتسنى تحقيق الغرض الأخير المتمثل في بناء اقتصاد قوي، مستقل وقادر على تحمل التوترات والتهديدات الخارجية على شاكلة العقوبات والمقاطعات الاقتصادية (سبور، 2020).

فقد استطاعت بعض القطاعات أن ترفد خزينة الدولة بإرادات كبيرة وتمكنت من تحقيق عوائد وصفت بالعالية، حيث حققت المصارف الإيرانية إجمالي أصول بلغ 582 مليار خلال نهاية سنة 2015 وفقا لبيانات المصرف المركزي الإيراني (سبور، 2020)، وإلى جانب ذلك واصل قطاع السيارات في إيران تقدمه رغم العقوبات الاقتصادية والحصار المطبق عليه، إذ تُظهر أحدث بيانات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA)، أنّ إيران تقدّمت بثلاثة مراكز على المستوى العالمي بطاقة إنتاج بلغت 949817 سيارة ركّاب، لتحتل المرتبة العاشرة بين الدول المتقدمة في صناعة السيارات، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022 (حائي، 2022)، وهو ما يجعلها قادرة على تلبية حاجيات السوق الداخلية و والإقليمية من السيارات ذات الجودة الرفيعة، وذلك بالاعتماد على الإنتاج المحلي و ما تقدمه الصناعات العسكرية لمؤسسة الحرس الثوري الإيراني باعتبارها المؤسسة الأكثر نفوذا في إيران لامتداداتها الخارجية.

كما أنّ من بين الاستراتيجيات التي استخدمتها إيران للالتفاف حول العقوبات الأمريكية هو خيار التوجه الاقتصادي نحو الدول الشرقية كالصين، الهند وكوريا الشمالية إلى جانب روسيا وهي دول تشكل بدائل استثمارية جيدة لإيران لسدّ فراغ الاستثمارات الأوروبية الهاربة، فقد ظلت هذه الدول شريكا تجاريا هامّا لإيران في مجال تجارة النفط حتى بعد بداية تطبيق العقوبات على إيران سنة 2012 ولو

بتخفيضات طفيفة كما حدث مع الهند التي تمثل ثان أكبر مستورد للنفط الإيراني بعد الصين و تعدّ إيران بالمقابل ثالث مورد نفط للهند بعد كلّ من العراق والسعودية أي ما يعادل 10% من احتياج الهند من النفط الخام (ليلة، 2018، الصفحات 03 - 12).

وبالنسبة للصّين، فقد عارضت العقوبات الأمريكية أحادية الجانب، مفضلة الاعتراف بعقوبات الأمم المتحدة وحدها، فإيران بمثابة شريك استراتيجي هام لها بسبب موقعها المحوري على مبادرة الحزام والطريق فضلا عن ثرائها النفطي كمورد هام، حيث تعد أكبر مشتر للنفط الإيراني، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 37 مليار دولار عام 2017، كما رفضت طلب الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق برفض شراء النفط الإيراني وتمكنت من شراء أكثر من 700 ألف برميل يوميا مطلع سنة 2018 فاقت قيمتها 08 مليارات دولار (ليلة، 2018، صفحة 07، 08)، وإلى جانب ذلك وقعت كلّ من بكين وطهران اتفاقا خلال سنة 2010، يقضي بإنشاء خط سكة حديدية يربط بين العاصمة الإيرانية طهران و مدينة خيسوري الواقعة على الحدود العراقية مرورا بمدن أخرى كأراك، حمادة وأصفهان و هذا ما يعكس ثقل العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين (Shaher & Mohamad Zreik, 2022, pp. 637-649)، فيما تستفيد إيران من روسيا دعمها العسكري والسياسي ومن كوريا الشمالية خبرتها في نقل وتهريب النفط.

وعلاوة على ما تم ذكره، تنتهج إيران أسلوب تضليل صادراتها خصوصا النفطية منها عن المراقبين الدوليين، كإحدى الحيل الفعالة في مواجهة العقوبات الأمريكية، وقد أشارت بيانات رسمية لتعقب ناقلات النفط إلى أنّ إجمالي صادرات إيران خلال سنتي 2018 و2019 وهي فترة انتهاء الاستثناءات الأمريكية بشأن تسويق النفط الإيراني بلغت 2.2 مليون برميل يوميا يتم نقلها إلى وجهات مجهولة، ممّا يجعل احتمالات مساهمة صادرات هذه الوجهات لإجمالي الصادرات ترتفع إلى قرابة 40%، فعلى سبيل المثال رغم إعلان اليابان عن خفض وارداتها من النفط الإيراني عقب العقوبات الأمريكية الأولى خلال شهر أوت سنة 2018، إلا أنه رُصِد تسلّمها 1.39 مليون برميل من النفط ومتكثف الغاز الطبيعي في سبتمبر 2018، ولم يتمّ الإعلان عن هذا رسميا (ليلة، 2018، صفحة 17).

ويضاف إلى هذا كثير من الشواهد، حيث أشار تقرير صادر عن موقع "Tanker Trackers" وهو موقع مختص بتتبع حركة ناقلات النفط عبر الأقمار الصناعية في جميع أنحاء العالم إضافة إلى متابعة تخزين النفط الإيراني منذ سنة 2015، إلى أنّ إيران تصدر في الواقع كمّيات كبيرة من النفط إلى العديد من الوجهات بشكل أكبر بكثير ممّا كنا نتصور، فعلى سبيل المثال طلبت الهند التي تعد ثان أكبر عميل لإيران بعد الصين إعفاء من الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة استيرادها للنفط الإيراني بعد انتهاء الموعد النهائي للعقوبات على أساس أنها خفضت بشكل كبير من وارداتها من النفط الإيراني، فيما كشف الموقع السابق أن واردات الهند من النفط الإيراني لم تتغير تقريبا، إذ استوردت خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2018 نحو 14.97 مليون برميل من النفط الإيراني مقارنة بـ 17.89 مليون برميل خلال شهر يوليو(Wald, 2018) ، كما أكدت السلطات الأمريكية أنّها عطلت في أبريل 2023 شحنة من النفط الخام بملايين الدولارات تابعة للحرس الثوري الإيراني يجري شحنها بالمخالفة للعقوبات المفروضة على طهران،

وصادرت أيضا أكثر من 980 ألف برميل من النفط الخام المهرب (أميركا تقول إنها عطلت شحنة من النفط الإيراني وصادرتها... قيمتها ملايين الدولارات، 2023).

وممّا تقدم يتضح أنّ إيران رغم العقوبات الاقتصادية المسلطة عليها لم تقف مكتوفة الأيدي وإنما سعت لإيجاد سبل كفيلة بحماية اقتصادها من مخلفات هذه العقوبات، مستفيدة من الروابط التاريخية التي تجمعها بالدول الشرقية كالصين وروسيا، ومستخدمة طرقا تضليلية لتسويق منتجاتها النفطية.

4.الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ العقوبات الاقتصادية التي سلطتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب على إيران لإجبارها على تليين مواقفها المتشددة وتغيير استراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط، قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني الذي ما فتئ يعاني اليوم بسبب تراجع أداء بعض القطاعات الاقتصادية ممّا أدى إلى رفع نسب التضخم والبطالة وانخفاض النمو الاقتصادي، وبالرغم من ذلك يشهد الواقع بأنّ النظام الإيراني لم يبقى مكتوف الأيدي، بل ذهب لاتباع مجموعة من الأساليب الاستراتيجية للالتفاف حول هذه العقوبات، والتي تمثلت في العمل على تشجيع الخبرات الداخلية القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني في إطار الرؤية التي طرحها المرشد الأعلى والمسمّاة بالاقتصاد المقاوم والتي آتت أكلها فيما يخص دفع بعض القطاعات للنهوض من جديد على غرار قطاع السيارات، إضافة إلى تغيير توجهها الاستراتيجي نحو دول الشرق كالصين، الهند، كوريا الشمالية وروسيا.

وعلاوة على ذلك، لجأت إيران إلى اتباع طرق تضليلية لإنقاذ تجارتها الخارجية، لتتمكن بذلك من تسويق منتجاتها النفطية من خلال التهريب عبر البحر بالاعتماد على خبرات بعض الدول في ذلك ككوريا الشمالية التي استقتها بدورها من روسيا، وهو ما أدى إلى رفع نسب الصادرات النفطية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كانت عليه من قبل.

ومن قصارى القول، أنّ وضع الاقتصاد الإيراني مستقبلا يحتمل وجود سيناريوهين مختلفين:

السيناريو الأول: يتمثل السيناريو الأول في انهيار المحادثات النووية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية وبالتالي غياب أي تخفيف للعقوبات الاقتصادية في ظل تشدد الموقف الإيراني بشأن برنامجه النووي واستمرار المسار الحالي، بل يفترض زيادة تشديد العقوبات الأمريكية، وهو الوضع الذي تعرف خلاله القاعدة الإنتاجية والصناعية لإيران مزيدا من التآكل.

السيناريو الثاني: يفترض هذا السيناريو إمكانية استعادة الخطة الشاملة المشتركة أي العودة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة سنة 2016 بعد أن تم توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب، خصوصا بعدما تم بعث المفاوضات النووية من جديد سنة 2021 والتي توقفت بسبب نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وهو الوضع الذي سيشهد خلاله الاقتصاد الإيراني تحسّنا على الأقل خلال السنوات القليلة الأولى بعد الاتفاق بعد أن يتم تخفيف العقوبات الاقتصادية.

5.قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1. أحمد شمس الدين ليلة. (2018). ردود فعل إيران اتجاه العقوبات الأمريكية. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
2. إدارة البحوث والدراسات. (20 أكتوبر 2015). القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثاني : القوى الاقتصادية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. الجزيرة. (03 08, 2022). عقوبات أميركية جديدة تستهدف شركات تنقل النفط الإيراني وطهران تتوعد بالرد. تاريخ الاسترداد 26 09, 2023، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/
4. العقوبات الأمريكية على إيران تفاقم أزمة الطاقة العالمية. (17 10, 2021). جريدة الأيام(9297).
5. المستقبل للدرات والأبحاث المتقدمة. (15 05, 2019). ضغوط إضافية: لماذا فرضت واشنطن عقوبات على قطاع التعدين الإيراني؟ تاريخ الاسترداد 28 09, 2023، من المستقبل للدرات والأبحاث المتقدمة: https://futureuae.com/
6. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2017). تقرير الحالة الإيرانية ماي 2017. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
7. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2018). تقرير الحالة الإيرانية جوان 2018. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
8. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2018). تقرير الحالة الإيرانية مارس 2018. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
9. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2019). تقرير الحالة الإيرانية لشهر يوليو 2019. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
10. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2021). التقرير الاستراتيجي السنوي 2021. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
11. أميركا تقول إنها عطلت شحنة من النفط الإيراني وصادرتها... قيمتها ملايين الدولارات. (09 09, 2023). تم الاسترداد من العربية: https://www.alarabiya.net/
12. إيران: لاعب رئيسي في سوق الحبوب في الشرق الأوسط. (30 09, 2019). تاريخ الاسترداد 30 09, 2023، من مجلة الطحان: https://millerarabic.com/
13. جاسم محمد طه. (26 15, 2018). تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوة الدولة ومستقبل أدائها الجيوستراتيجي: إيران نموذجا. المجلة الأكاديمية العراقية(40).
14. حسن فحص. (20 04, 2019). صناعة السيارات في إيران بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار واقتصار الطلب على طبقة صغيرة. تاريخ الاسترداد 28 09, 2023، من جريدة القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/
15. رسول آل حائي. (01 12, 2022). ثاني أهم القطاعات الصناعية في إيران... هكذا أثرت العقوبات الأميركية على إنتاج السيارات. تاريخ الاسترداد 29 09, 2023، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/
16. ريز ارليخ. (2015). داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع (الإصدار 1). لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

17. عبد الحافظ الصاوي. (2016). النتائج الاقتصادية للتفاق النووي ورفع العقوبات وانعكاسات ذالك على الصراع في المنطقة. مجلة البيان.
18. عبد الرحمان فريجية، و آخرون. (سبتمبر, 2019). التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقومة والممانعة. مدارات إيرانية.
19. فراس الجحيشي. (2015). التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة (الإصدار 01). الأردن: الأكاديميون للنشر.
20. فراس سبور. (02 12, 2020). إيران تكشف عن أهم أسرار صمودها.. "اقتصاد مقاومتى"! تاريخ الاسترداد 29 12, 2023، من الميادين: https://www.almayadeen.net/
21. فهد الحويماني. (28 مارس, 2023). الاقتصاد الإيراني: الفرص والتحديات. تم الاسترداد من جريدة العرب الاقتصادية: https://www.aleqt.com/
22. هادي زعرور. (2017). توازن الرعب، القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله وكوريا الشمالية (الإصدار 02). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
23. ياسر عبد الحسين. (2015). السياسة الخارجة الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني. لبنان: شركة المطبوعات للنشر.

ثانيا: مراجع باللّغة الأجنبية:

1. Asiain, C., Marta Morras, & Ignacio Urbsos. (2019). Iran Country Risk Report. Navara: Global Affairs and Strategic Studies.
2. Crane, K., & Others. (2008). Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities. Santa Monica: RAND Corporation.
3. Shaher, S. A., & Mohamad Zreik. (2022). Sino-Iranian Relations: More Cooperation Despite Sanctions. Res Militaris, 1(12).
4. Wald, E. R. (2018, 10 11). Here's How Iran Hides Its Secret Oil Trade. Retrieved 09 29, 2023, from Forbes: ttps://www.forbes.com
5. Word Steel Association. (2017, 06 28). World Steel in Figures 2017 now available. Retrieved 09 28, 2023, from haptic: https://www.haptic.ro/.